دليل الباحثين والمبتكرين

تم تطويره من قبل هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار

أكتوبر 2024

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار
Research Development and Innovation Authority

المحتويات

المقدمة

مشهد البحث والتطوير والابتكار في المملكة العربية السعودية

- لمحة عامة على قطاع البحث والتطوير والابتكار 05
- أصحاب المصلحة في قطاع البحث والتطوير والابتكار 06
- إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار 09
- دور هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار 12

3. السياسات والإرشادات

- أخلاقيات البحث والنزاهة العلمية 15
- الوصول المفتوح إلى البنية التحتية للأبحاث المموّلة من الحكومة 16
- عملية نقل التكنولوجيا 17

4. البرامج والمنح

- لمحة عامة على البرامج والمنح 19
- برامج تطوير مهارات الأفراد 20
- مِنحُ البحث والتطوير الأساسية 23
- التسويق التجاري وبرامج الشركات الناشئة 25

المقدمة

تماشياً مع رؤية 2030، تسعى المملكة العربية السعودية اليوم إلى زيادة حجم الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار بشكل كبير؛ وتعزيز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وجذب أفضل الباحثين المحليين والدوليين؛ لرفع مكانتها في التصنيفات العالمية للبحث والتطوير والابتكار. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت المملكة أهدافاً طموحة لتصبح دولة رائدة عالمياً في هذه المجالات على مدى العشرين عاماً القادمة، والنموذج الريادي الذي تحتذي به الدول الأخرى على الدوام.

ولتسليط الضوء على التقدم الكبير الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في قطاع البحث والتطوير والابتكار، يأتي هذا الدليل؛ ليوضّح النهج الريادي الذي اتبعته المملكة في رحلتها لتحقيق رؤيتها من جانب، ويعلن عن الأولويات الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمستفيدين والسياسات والإرشادات والموارد المتاحة كالبرامج والمنح من جانب آخر.

إنّ هذا الدليل وبكل المعلومات الهامة التي يحتويها يعدّ اليوم أداة استراتيجية هامة يستند إليها أصحاب المصلحة، والراغبين في استثمار الفرص العديدة في قطاع البحث والتطوير والابتكار؛ دعماً لطموح المملكة في تحقيق الريادة العالمية في هذا القطاع.

واليوم، تعدّ الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص إحدى اللبنات الأساسية التي يرتكز إليها قطاع البحث والتطوير والابتكار، والتي تعمل جنباً إلى جنب لتحقيق الأجندة الوطنية ودفع عجلة التقدّم إلى الأمام، كما يُعد الباحثون المعتمدون المحرّك الأساسيّ في هذا القطاع، لذا سيجدُ كل هؤلاء - إلى جانب الطلاب الشباب والباحثين الطموحين والمبتكرين وروّاد الأعمال- في هذا الدليل الفرصة لتمكين قدراتهم في مختلف مراحلهم التعليمية والمهنية ودعم مشاريعهم البحثية ومشاريعهم الريادية.

ولمساهمتها الفاعلة في تنفيذ استراتيجية البحث والتطوير والابتكار الوطنية، تلعب هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار اليوم دوراً محورياً في تعزيز التوافق بين أصحاب المصلحة وتشجيع التعاون فيما بينهم؛ لتحقيق أهداف المملكة في هذا القطاع، وتسعى من خلال هذا الدليل إلى تقديم نظرة شمولية، تهدف من خلالها إلى توفير قاعدة صُلبة تمكّن المعنيين من اكتشاف الفرص المتنوعة في مجال البحث والتطوير والابتكار في المملكة؛ تعزيزاً لطموحها لأن تكون في طليعة الدول في مؤشر الابتكار العالمي

مشهد البحث والتطوير والابتكار في المملكة العربية السعودية

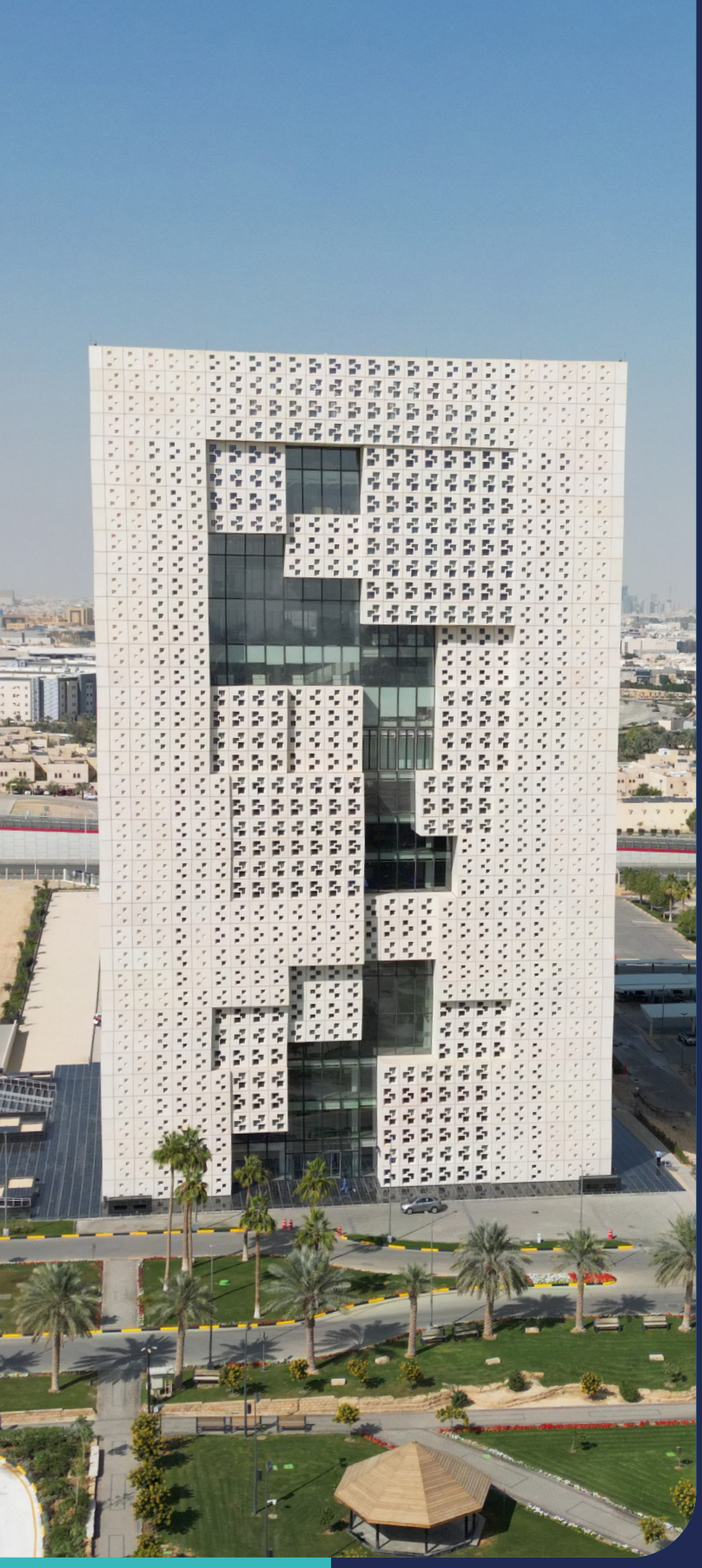

لمحة عامة على قطاع البحث والتطوير والابتكار

إدراكاً للـدور المحـوري الهام الـذي يلعبه قطاع البحـث والتطوير والابتـكار كمحفّز للنمـو الاقتصادي فـي الدول الرائـدة، وضعت المملكـة العربيـة السـعودية هـذا القطـاع علـى رأس أولوياتها ضمن رؤيـة 2030.

ولتوحيـد كافة الجهـود، أنشـئت اللجنة العليـا للبحـث والتطوير والابتكار في شـهر مارس من سـنة 2021، برئاسـة صاحب السمو الملكـيّ الأميـر محمد بن سـلمان بـن عبدالعزيز آل سـعود ولي العهـد، لتتولى مهمـة تحديـد الأولويـات والسياسـات الوطنية للبحـث والتطوير والابتكار ووضـع الميزانيات الملائمة والإشـراف علـى تنفيذها.

وفـي يونيـو مـن عـام 2021، تـمّ إنشـاء هيئـة تنميـة البحـث والتطويـر والابتـكار، لتكـون الهيئـة المركزيـة المسـؤولة عـن تنظيـم وتطويـر قطـاع البحـث والتطويـر والابتـكار فـي جميع أنحـاء المملكـة، التـي تسـعى إلـى التنسـيق مع مؤسسـات البحـث، واقتـراح المبـادرات الأساسـية، وتوفيـر التمويـل اللازم لتحفيـز الابتـكار عبـر مختلـف القطاعـات.

وفـي عـام 2022، أعلـن صاحـب السـمو الملكـي الأميـر محمـد بـن سـلمان بـن عبدالعزيز رئيـس مجلس الـوزراء ورئيـس اللجنـة العليـا عـن التطلعـات والأولويـات الوطنيـة قطاع البحـث والتطويـر والابتكار، بهدف المسـاهمة فـي تعزيز الناتـج المحلـيّ للمملكـة بمـا قيمتـه 60 مليـار ريـال (16 مليار دولار) بحلـول عـام 2040، وحـدّدت خططـاً لزيادة الاسـتثمارات السـنوية فـي القطـاع بمـا يصـل إلـى (2.5) بالمئـة مـن الناتج المحلـي الإجمالـي للمملكـة بحلـول عـام 2040. بالإضافة إلى ذلـك، تضمّنـت الأهـداف الطموحـة توظيـف 140,000 باحـث بحلول عـام 2040 وخلق حوالـي 360,000 وظيفة نوعية بحلول عـام 2050 فـي مجـال العلـوم والتكنولوجيـا، وترسـيخ مكانة المملكـة كأكبـر اقتصاد فـي العالـم العربي.

أصحاب المصلحة
في قطاع البحث والتطوير والابتكار

يرتكز نجاح قطاع البحث والتطوير والابتكار في المملكة على التعاون الفاعل بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، حيث يلعب كل منهم دوراً حيوياً في تنفيذ أجندة البحث والتطوير والابتكار الوطنية، لذا يتوجّب على الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص والباحثون العمل معاً؛ لتعزيز منظومة ديناميكية ومبتكرة. وفي هذا القسم سنستعرض المساهمات الهامة لأصحاب المصلحة، وتأثيرهم في دفع النمو العلميّ والتكنولوجي والاقتصادي بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030.

الجهات الحكومية

للجهات الحكومية دور أساسي في نجاح قطاع البحث والتطوير والابتكار؛ عبر تحديد التوجّه الاستراتيجي، وتوفير الحوكمة والتنظيم والتمويل، فضلاً عن أنّها مسؤولة عن وضع السياسات التي تتماشى مع الأهداف الوطنية، وخلق الحوافز لدفع الابتكار عبر حزم متنوعة للدعم المالي وتطوير البنية التحتية والأطر التنظيمية، تعمل الجهات الحكومية على تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة؛ بما يضمن ازدهار البحث والتطوير والابتكار في بيئة داعمة ومتكاملة.

المؤسسات التعليمية

تعدّ المؤسسات التعليميّة محركاً هاماً ومحورياً لخلق المعرفة وتطوير المواهب داخل قطاع البحث والتطوير والابتكار؛ عبر توفير البنية الأساسية للبحوث والعلوم واكتشاف المهنيين والقدرات من ذوي الكفاءات، والبيئات المبتكرة اللازمة لتعزيز البحث العلمي والابتكاري والتطور التكنولوجي. ومن خلال تدريب الجيل القادم من الباحثين وتعزيز التعاون بين هذا القطاع والجهات الحكومية، تسهم المؤسسات التعليميّة بشكل كبير في نموّ واستدامة قطاع البحث والتطوير والابتكار في المملكة؛ وتعمل على سدّ الفجوة بين الأبحاث النظرية والتطبيقات العملية.

مؤسسات القطاع الخاص

تشـكّل مؤسسـات القطـاع الخاص جـزءاً لا يتجزأ مـن آلية تحويـل البحـوث إلى ابتـكارات تقـدّم حلـولاً تلبـي حاجة السـوق من جانب؛ وتسـهم في تحقيق النمـوّ الاقتصادي من جانـب آخر، فهي لا تسـتثمر في هذا القطاع فحسـب، بـل تتعـاون أيضـاً مـع المؤسسـات التعليميّـة والجهـات الحكوميـة لتسـويق التقنيات والحلـول الجديـدة. إنّ الدور الهـام الـذي تقـوم به مؤسسـات القطـاع الخـاص والذي يهدف إلـى: تعزيز ريادة الأعمال، وتحفيز القدرة التنافسـية، وتسـريع الابتكار؛ يعدّ دوراً حيوياً لضمان أن يكون لأنشـطة البحـث والتطويـر والابتـكار تأثيـر مباشـر وهـادف علـى الصناعة والمجتمع، بما يعزّز تسـويق الأبحاث، ويسـهم في خلق قيـم تدعم أهـداف التنميـة الوطنية.

البـاحـــثـون

الباحثـون هـم حجر الأسـاس في قطـاع البحـث والتطوير والابتـكار، فهـم الذين يقـودون جهود الاكتشـاف العلمي والابتـكار، وسـواء كانـوا منتسـبين إلـى مؤسسـات تعليميّـة أو جهـات حكوميـة أو مؤسسـات خاصـة، فهـم مـن يتولون مهـام تعزيز المعرفـة وإيجاد حلـول للتحديات فـي مجـال العلـوم والتكنولوجيـا. وفـي الوقـت الـذي يلعب فيـه الباحثـون دوراً رئيسـياً في تحريـك التقدّم في مختلـف القطاعـات إلى الأمام، والمسـاهمة فـي التنمية الاقتصاديـة والمجتمعيـة للمملكـة العربيـة السـعودية؛ يأتـي عملهم ليكون أسـاس الابتكار، والدافـع لتحقيق كل ما هـو ممكـن؛ لتعزيز مكانـة المملكـة كدولـة رائدة من خلال قـدرات باحثيها في قطاع البحـث والتطوير والابتكار.

إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار

برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حدّدت اللجنة العليا للبحث والتطوير أربعة محاور ذات أولوية وطنية تماشياً مع رؤية 2030، ستعمل من خلالها على معالجة تحدّيات المملكة الأكثر إلحاحاً، وضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة. حيث ستشكّل هذه الأولويات بوصلة استراتيجية لتوجيه مشاريع ومبادرات البحث والتطوير والابتكار المستقبلية؛ عبر اعتماد نهج موجّه نحو كل أولوية كمسار نموذجي، وتحت كل أولوية، سيتمّ إطلاق مهام بأهداف محددة يتوجّب تحقيقها.

وفيما يلي لمحة موجزة عن كل أولوية والمهام التي تمّ إطلاقها حتى الآن:

الأولوية الوطنية الأولى
صحة الإنسان

تعتبر الصحة الأولوية الوطنية الأولى والتي تتماشى مع أولوية قيادة المملكة الرشيدة - حفظها الله - بوضع الإنسان أولاً وقبل كل شيء، ونظراً للبنية المتقدمة للأبحاث الطبية في المملكة، ونظام الرعاية الصحي الرائد على مستوى المنطقة، وقاعدة البيانات الجينية الشاملة والتي تعدّ اليوم من أهم مزاياها التنافسية. وعبر هذه الأولوية تهدف المملكة إلى تحسين الصحة العامة والرفاهية عبر معالجة التحديات الطبية السائدة؛ وضمان المساواة الصحية عبر الرعاية الصحية الرقمية وتوفير الحلول الرقمية الفاعلة في الأسواق العالمية.

المهام التي تم إطلاقها:

- الحدّ من انتشار الأمراض غير المعدية بنسبة 50% عبر الوقاية والإدارة الأفضل والعلاج بحلول عام 2035.
- الحدّ من الإصابة بالأمراض السارية والمعدية في المملكة بنسبة 50% بحلول عام 2035.

الأولوية الوطنية الثانية
استدامة البيئة والاحتياجات الأساسية

تتمحور هذه الأولوية حول وضع المملكة في مكانة رائدة عالمياً في مجال الاستدامة وتوفير الاحتياجات الأساسية كالمياه والغذاء والطاقة المستدامة؛ عبر مجموعة من المبادرات الرئيسية تشمل: تطوير تقنيات تحلية المياه والمياه الصديقة للبيئة؛ وأساليب إنتاج الغذاء الحديثة والمستدامة؛ وتوسيع المساحات الخضراء؛ وتقنيات تخزين الكربون؛ وتوليد الكهرباء بكلفة وبوسائل مستدامة.

المهام التي تم إطلاقها:

- تطوير تكنولوجيا لأنظمة غذائية مستدامة ومرنة بهدف تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة تزيد عن 50% بحلول عام 2040.
- تخفيض استهلاك المياه غير المتجددة بنسبة 90%، وتخفيض تكلفة إنتاج المياه بنسبة 50% بحلول عام 2035.

الأولوية الوطنية الثالثة
الريادة في الطاقة والصناعة

تعدّ الطاقة والصناعة من الأولويات بالغة الأهمية للمملكة العربية السعودية، حيث تمكّن مواردها الطبيعية المتعددة من المساهمة بشكل تنافسيّ في هذه القطاعات؛ بهدف تطوير تقنيات الطاقة البديلة، كالهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. بالإضافة إلى ذلك، تهدف المملكة إلى تطوير الصناعات عالية التقنية والقيمة، وتعزيز التنمية المستدامة والتنافسية لقطاع التعدين، وترسيخ مكانة ريادية لها في المشهد العالمي للطاقة والصناعة.

المهام التي تم إطلاقها:

- تطوير تقنيات فعّالة من حيث التكلفة؛ لتحويل 80- 85% من النفط الخام إلى مواد كيميائية بحلول عام 2030.
- تحقيق انبعاثات صفرية خالية من الكربون بحلول عام 2060.

الأولوية الوطنية الرابعة
اقتصاديات المستقبل

تستفيد أولوية اقتصادات المستقبل من المزايا التنافسية للمملكة العربية السعودية وريادتها في مجال الابتكار؛ عبر الاستثمار في مشاريع الرؤية مثل: نيوم، ومشروع البحر الأحمر. وبدعم من مجموعة مواهب من المبتكرين السعوديين الشباب، للاستفادة من البنية التحتية الرقمية المتطورة، وتهدف هذه الأولوية إلى تعزيز الابتكارات في التقنيات الرقمية؛ وإعادة تصور الحياة الحضرية بمدن معرفية صديقة للإنسان وخالية من الكربون؛ واكتشاف أعماق البحار؛ فضلاً عن ترسيخ مكانة المملكة كرائد عالمي في مجال اكتشاف الفضاء.

المهام التي تم إطلاقها:

- إنشاء 5 مدن معرفية تتخطى المدن الذكية في المملكة العربية السعودية بحلول عام 2040.
- خلق ذكاء صناعي آمن، قادر على التعلّم والعمل باستقلالية لصالح البشرية بحلول عام 2050.
- تطوير حاسوب كمي قابل للبرمجة ومدرك للأخطاء بحلول عام 2040.

تسلّط الأولويات الوطنية الضوء على التزام المملكة الثابت بالتنمية المستدامة والابتكار التكنولوجي ومعالجة التحديات العالمية؛ عبر الحفاظ على التركيز الاستراتيجي والاستثمار المستمر في البحث والتطوير والابتكار، بهدف تأمين مستقبل مزدهر لمواطنيها مع المساهمة في تقدم ورفاهية البشرية جمعاء.

دور هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار

تلعب هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار دوراً محورياً كراع رئيس لقطاع البحث والتطوير والابتكار في المملكة العربية السعودية، وعبر إدارة الأولويات الوطنية والإشراف على تنفيذ المهام المرتبطة بها، تتمكن الهيئة من وضع الأهداف واختيار المشاريع الرئيسية؛ وتطوير الخطط الاستراتيجية؛ وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي.

ويعتبر دمج الأوساط التعليميّة مع القطاع الخاص والشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المكونات الرئيسية لنهج الهيئة؛ من أجل تسهيل التعاون وتبادل المعرفة؛ لإطلاق العنان للإمكانات الإبداعية؛ وتحفيز النموّ الاقتصادي؛ وضمان مستقبل مستدام.

ولهيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار أربعة أدوار رئيسية:

الدور الأول
تنشيط القطاع

تعمل الهيئة على تنشيط قطاع البحث والتطوير والابتكار عبر دفع نموّ رأس المال البشري، وتطوير البنية الأساسية، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز التسويق. كما تراقب التقدّم المستمر لتحقيق أهداف هذا القطاع، وتعمل أيضًا على تعديل متطلبات التنشيط حسب الحاجة؛ وتقدم معلومات لتحديث الاستراتيجية الوطنية بناءً على هذه الجهود.

الدور الثاني
الإدارة والتمويل

تشرف الهيئة على إدارة وصرف التمويل؛ من خلال إدارة المنح وتقديم المشورة لوزارة المالية وبرامج تحقيق الرؤية بشأن إنفاق القطاع العام على أنشطة البحث والتطوير والابتكار؛ وتوزيع موارد المبادرات على المشاركين من القطاع الخاص.

الدور الثالث
قيادة المهام

تقود الهيئة تنفيذ المهام عبر: توجيه أصحاب المهام؛ وتمكين المبادرات الرئيسية؛ والموافقة على خطط التنفيذ؛ وإدارة العقود؛ وتخصيص الأموال للنفقات الرئيسية؛ ومراقبة تقدم المهام. وتقدّم تقارير عن آخر المستجدات إلى اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار لضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية.

الدور الرابع
توجيه البحث والتطوير والابتكار وطنياً

تقومُ الهيئة بتوجيه أجندة البحث والتطوير والابتكار الوطنية؛ عبر تحديث الاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير والابتكار باستمرار؛ وتقديم رؤى لإثراء صنع السياسات؛ واقتراح اللوائح ووضع المعايير، فضلاً عن أنها تراقب أداء أصحاب المصلحة في القطاع، وتتتبّع المعايير الرئيسية، وتشارك النتائج مع اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار والحكومة؛ وتسهم أيضاً في تطوير أفضل الممارسات والمعرفة داخل القطاع.

السياسات والإرشادات

يسلط الدليل الضوء على الأولويات الوطنية وإطار الحوكمة المحدّد في استراتيجية البحث والتطوير والابتكار، ويؤكد على دور هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار كراع رئيس، بما يضمن تنفيذ الاستراتيجية وتعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة بمن فيهم الجهات الحكومية والمؤسسات التعليميّة ومؤسسات القطاع الخاص والباحثين.

ويعتبر تطوير ونشر السياسات والإرشادات التي تعالج مواضيع وعمليات ومعايير محددة من الأدوات الرئيسية التي تدعم أصحاب المصلحة.

لذا يقدّم هذا القسم نظرة عامة على ثلاث سياسات وإرشادات تمكينية رئيسية هي:

- أخلاقيات البحث والنزاهة العلمية
- الوصول المفتوح إلى البنية التحتية البحثية الممولة من الحكومة
- عملية نقل التكنولوجيا

أخلاقيات البحث والنزاهة العلمية

تُولي هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار أهمية كبيرة للالتزام بأخلاقيات البحث والنزاهة العلمية في الأبحاث والمشاريع التي تشرف عليها أو تموّلها، إذ يعزّز هذا الالتزام جودة مخرجات البحث من جانب، ويحمي حقوق الباحثين من جانب آخر. علاوة على ذلك، فإن ضمان النزاهة في الأبحاث والمنشورات الصادرة عن المملكة العربية السعودية يؤثّر إيجابياً على سمعتها العالمية في المجتمع العلمي؛ ويلعب دوراً هاماً في تحسين مكانتها في التصنيفات الدولية.

ولتطبيق أخلاقيات البحث والنزاهة العلمية، تتّبع الهيئة آلية محددة عبر ثلاثة مستويات:

المستوى الأول - المستوى التنظيمي

اعتمدت الهيئة «لائحة المنح للأبحاث المموّلة من هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار»؛ لتنظيم عملية التمويل وضمان الاستخدام الفعّال للمنح والدعم المقدم؛ بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والممارسات العالمية الرائدة. حيث توضح هذه اللائحة مسؤوليات الباحثين فيما يتعلق بالنزاهة العلمية في أعمالهم، وتطلب منهم الالتزام بما يلي:

- التحقّق من النزاهة العلمية للأبحاث المقدمة.
- الإلتزام بقوانين الملكية الفكرية وإرشادات الهيئة بشأن النزاهة العلمية.

كما أنشأت الهيئة أيضاً إدارة «مراقبة المنح والامتثال»، التي من مهامها ضمان الالتزام بهذه اللوائح؛ وتقديم التوصيات بشأن ما إذا كان ينبغي تجديد المنح أو إيقافها بناءً على مستوى الامتثال.

لمزيد من المعلومات

المستوى الثاني - المستوى التعاقدي

وفي هذه المرحلة، يتمّ توقيع عقد بين الهيئة والمؤسسة البحثية والباحث الرئيس، وتحدّد المسؤوليات لكل منحة بحثية كالتالي:

- الإلتزام بجميع القوانين واللوائح والإرشادات المنصوص عليها في "لائحة المنح للأبحاث المموّلة من هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار".
- مراعاة النزاهة العلمية وحماية الملكية الفكرية.
- التأكيد على أن البحث مبتكر ولم يتم نشره مسبقاً.

المستوى الثالث - المستوى الإجرائي

تتبع هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار مرحلتين لضمان النزاهة العلمية للمنح التي تقدمها:

- **مرحلة ما قبل التمويل:** يُطلب من المؤسسات البحثية والباحثين التحقّق من نزاهة أبحاثهم، حيث يعدّ هذا التحقّق شرطاً مسبقاً للموافقة على التمويل.
- **مرحلة ما قبل النشر:** قبل نشر أي نتائج بحثية، تطلب الهيئة الحصول على موافقة مسبقة من وحدة البحث والتطوير داخل المؤسسة البحثية، حيث تكون هذه الوحدة مسؤولة عن ضمان الامتثال لإرشادات الهيئة؛ والتحقّق من أن مستويات الاقتباس في البحث تلبي المعايير المطلوبة.

ومن خلال الرقابة الحازمة على هذه المستويات الثلاثة، تضمن الهيئة أنّ البحوث التي تُجرى بتمويل منها تلبي أعلى معايير الأخلاق والنزاهة للبحوث العلمية، بما يساهم في نمو وازدهار البحوث والعلوم في المملكة وتعزيز سمعتها في مجال البحث والابتكار عالمياً.

أما بالنسبة للأبحاث المتخصصة التي تُجرى على الكائنات الحية، فيُطلب من الباحثين الالتزام بلوائح إضافية مُدرجة ضمن «نظام أخلاقيات الأبحاث على الكائنات الحية» المعتمد بالمرسوم الملكي رقم م/59 بتاريخ 24 أغسطس 2010، والذي يهدف إلى وضع المبادئ والضوابط العامة اللازمة للتعامل مع الكائنات الحية أو أجزائها أو مادتها الوراثية في البحث؛ مع مراعاة الأخلاقيات المهنية المعمول بها والتي لا تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

لمزيد من المعلومات

الوصول المفتوح
إلى البنية التحتية البحثية الممولة من الحكومة

لتكـون رائـدة عالمية فـي مجـال البحـث والتطويـر والابتكار على مـدى العشـرين عاماً القادمـة؛ وضعت المملكـة العربية السـعودية طموحات هائلـة، ركّزت من خلالها على الاسـتثمار فـي تطويرمتانـة البنيـة التحتيـة البحثيـة؛ التـي تعـدّ عاملاً تمكينياً حاسـماً للبحث والتطوير والابتـكار، حيث يعتبر الوصول إلـى الأبحـاث أمـراً أساسـياً لدفـع الابتـكار؛ وتحقيـق التميـز العلمـي؛ وخلـق الأثـر الاجتماعـي والاقتصادي.

وخلال العقـود الماضية، اسـتثمرت المملكة بشـكل كبير في البنيـة التحتيـة البحثيـة التـي تديرهـا المؤسسـات المضيفة كمؤسسـات التعليـم العالي أو المؤسسـات البحثيـة، وبالرغم من ذلـك فإنّ عـدداً قلـيلاً فقـط من هـذه المؤسسـات يوفر وصـولاً مفتوحاً إلى البنيـة التحتيـة. ولمعالجة هـذا الأمر، تمّ تقديم وثيقة سياسـة عـام 2023 بعنـوان «الوصـول المفتوح إلـى البنيـة التحتيـة للأبحـاث المموّلة مـن الحكومـة»؛ تحدّد المبـادئ الوطنيـة التي يتوجّب اسـتخدامها كمرجـع من قبل جميـع المؤسسـات المضيفة فـي المملكة؛ والمسـتخدمين الخارجييـن الذين يسـعون للوصـول إليها.

وتهدف الوثيقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسـهيل وصـول الجهـات الفاعلـة فـي البحـث والتطوير والابتـكار إلـى البنيـة التحتيـة للأبحـاث المموّلـة مـن الحكومـة.
- تحسـين اسـتخدام البنية التحتية للأبحاث الحالية المموّلة من الحكومة.
- تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية البحثية.
- تعظيـم العائـد مـن الاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة للأبحـاث المموّلـة مـن الحكومـة.
- تعزيز الابتكار وتقليل تجزئة قطاع البحث والتطوير والابتكار.
- جذب أفضل الباحثين والعلماء المحليين والدوليين.
- توحيـد المبـادئ التوجيهيـة بشـأن الوصـول المفتـوح إلـى البنيـة التحتيـة للأبحـاث المموّلـة مـن الحكومـة فـي جميع أنحاء المملكة.

لمزيد من المعلومات

بالإضافـة إلى ذلـك، أطلقت هيئـة تنمية البحـث والتطويـر والابتكار المنصّـة الوطنية للوصـول المفتوح إلى البنية التحتيـة للأبحاث، حيث تربـط هـذه المنصـة الباحثيـن والمبتكريـن بالبنيـة التحتيـة البحثية المتاحـة فـي المملكة، ويمكـن للباحثيـن والمبتكريـن التعرف إلى المختبـرات والخدمـات المتاحـة في المؤسسـات المضيفة وإرسـال طلبـات الوصول.

لمزيد من المعلومات

عملية نقل التكنولوجيا

يُعرَّف نقل التكنولوجيا بأنه عملية تسويق مخرجات البحوث من الجامعات ومراكز البحث والابتكار؛ وتتضمن هذه العملية تحديد وحماية وتسويق هذه المخرجات للشركات لتطويرها فيما بعد إلى منتجات وخدمات. وتعدّ عملية نقل التكنولوجيا أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الرفاهية الاجتماعية والنموّ الاقتصادي؛ وتسهيل تبادل المعرفة والمهارات بين المؤسسات. حيث تعدّ مكاتب نقل التكنولوجيا بمثابة الجسر بين البحث الأكاديمي والتسويق التجاري؛ وتلعب دوراً حيوياً في حماية الملكية الفكرية وتسهيل التعاون وضمان وصول الابتكارات إلى السوق بفعالية.

فبمجرد أن تبدي شركة ما اهتمامها بتقنية معينة، يقوم مكتب نقل التكنولوجيا بتسهيل التعارف بين المخترعين والشركة؛ حيث تسمح هذه الخطوة الحاسمة للشركة بالتعرف إلى مستوى جاهزية التكنولوجيا (TRL) للابتكار.

إنّ مستوى جاهزية التكنولوجيا للابتكار؛ هو الإطار الذي يستخدم لتقييم نضج تقنية معينة أثناء تحولها من الفكرة أو المفهوم إلى جاهزيتها للسوق، وقد تم تطويره في الأصل من قبل وكالة ناسا، ويستخدم الآن على نطاق واسع في مختلف الصناعات لتقييم مرحلة تطور التكنولوجيا.

ويتكون مقياس مستوى جاهزية التكنولوجيا (TRL) للابتكار من تسع مستويات، كل منها يمثل مرحلة مختلفة من التطوّر التكنولوجي؛ حيث تسعى استراتيجية البحث والتطوير والابتكار في المملكة؛ إلى رفع مستوى جاهزية التكنولوجيا لكل تقنية رئيسية إلى المستوى 5 أو 6 (من أصل 9).

وفي عام 2023، طورت هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار «دليلاً وطنياً لمكاتب نقل التكنولوجيا في المملكة العربية السعودية»، يقدّم إرشادات حول أفضل الممارسات لنقل التكنولوجيا، ولا يهدف ليكون إجابة شمولية أو نهائية عن كافة الأسئلة المتعلقة بأنشطة نقل التكنولوجيا، بل يعدّ نقطة انطلاق للجامعات ومراكز الأبحاث السعودية الراغبة في إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا، ومرشداً لمكاتب نقل التكنولوجيا الحالية التي تتطلّع إلى تحسين معرفتها بأفضل الممارسات.

وينقسم هذا الدليل إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

يعرّف نقل التكنولوجيا ومكاتب نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية؛ ويوضّح أهميتها في رحلة الابتكار، كما يقدّم أمثلة على قصص نجاح مكاتب نقل التكنولوجيا.

القسم الثاني:

يناقش الاعتبارات الرئيسية لإنشاء مكتب نقل التكنولوجيا، ويوضّح بالتفصيل كيف يمكن لمكاتب نقل التكنولوجيا تحقيق الاستدامة المالية وإقامة شراكات مستدامة طويلة الأمد.

القسم الثالث:

يقدم المحاور الرئيسة لتشغيل مكتب نقل تكنولوجيا بشكل فعّال ويقدم أفضل الممارسات المتعلقة بنماذج التشغيل؛ بما في ذلك: الأدوار، واعتبارات نموذج الحوكمة، والهيكل التنظيمي، والسياسات والعمليات، والإجراءات والأدوات، والتقنيات.

والدليل مخصّص لجمهور واسع، بما في ذلك مكاتب نقل التكنولوجيا والباحثين وروّاد الأعمال وصانعي السياسات؛ ويعدّ مورداً مفيداً لأي مشارك في عملية نقل التكنولوجيا.

لمزيد من المعلومات

البرامج والمنح

لمحة عامة على البرامج والمنح

تقدّم الجهات الحكومية والمؤسسات التعليميّة وشركات القطاع الخاص مجموعة واسعة من البرامج والمنح المصمّمة لدعم وتمكين الطلاب الشباب، والباحثين الطموحين، والباحثين المعتمدين، والمبتكرين وروّاد الأعمال، طوال رحلاتهم التعليمية والمهنية. حيث يتم تجميع البرامج والمنح في ثلاث فئات رئيسية بناءً على موضوعها الأساسي: برامج تطوير مهارات الأفراد، منح البحث والتطوير الأساسي، وبرامج التسويق التجاري والشركات الناشئة. والمعلومات التالية ليست شمولية، لكنها تشكّل نقطة انطلاق قوية لاستكشاف الفرص المتاحة داخل قطاع البحث والتطوير والابتكار في المملكة العربية السعودية.

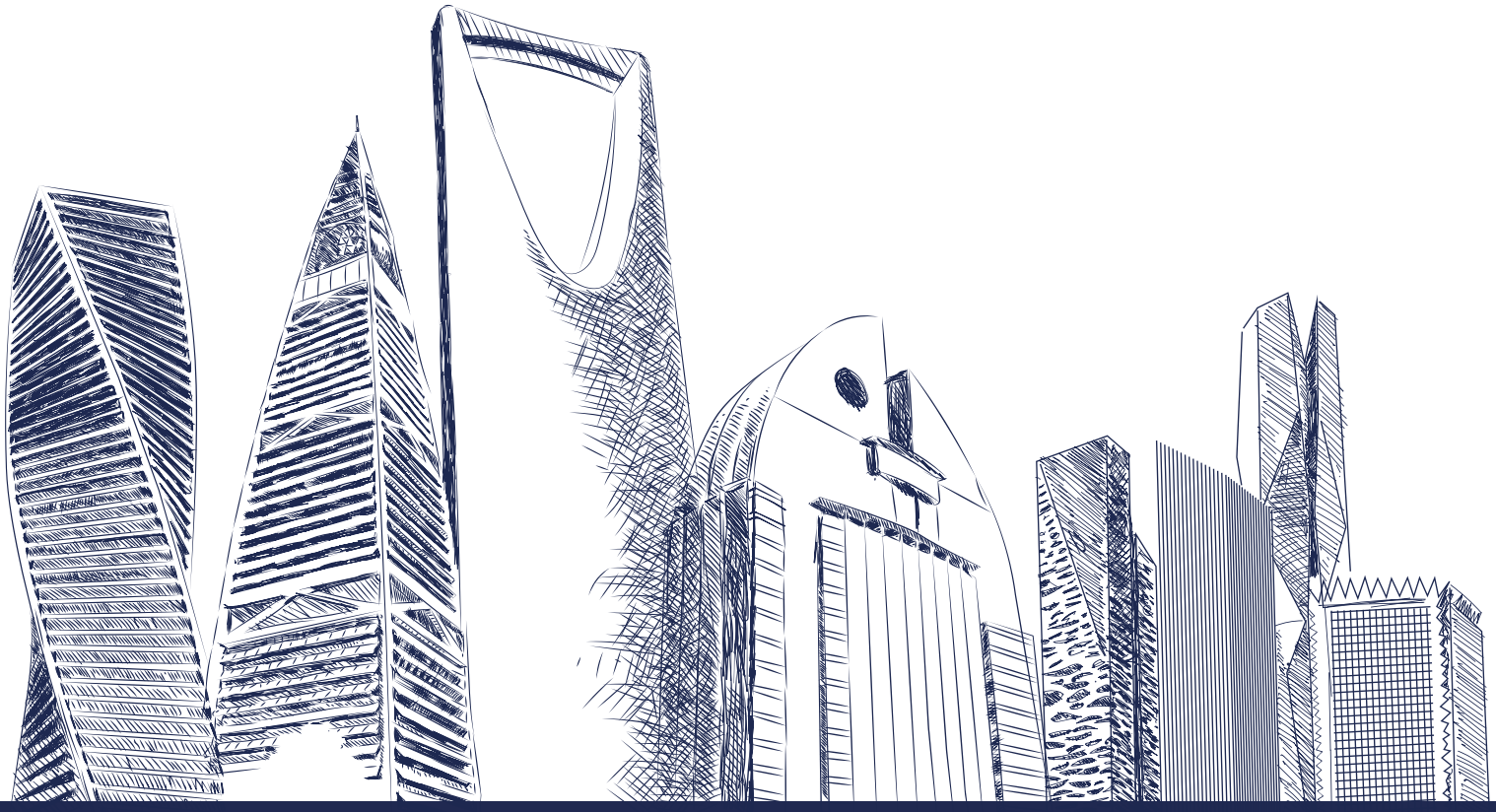

برامج تطوير مهارات الأفراد

تأتي هذه البرامج المقدّمة لتطوير وتنمية مهارات طلاب المرحلة المتوسطة والثانوية في قطاع البحث والتطوير والابتكار، حيث يتعرّض الطلاب الشباب والباحثون المستقبليون لتجارب تعليميّة قيمة، تركّز على التطوير الأكاديمي وبناء الشخصية والمهارات الأساسية. كما توفّر هذه البرامج فرصاً للطلاب للتفوّق في العلوم والتكنولوجيا، وتمكّن مجموعة واسعة من الموهوبين منهم للوصول إلى فرص التعليم العالي والبحث. ويكتسب المشاركون في هذه البرامج خبرة بحثية عملية عبر: التدريب العملي، وورش العمل، والندوات، والدورات، بالإضافة إلى ذلك، تعزّز هذه البرامج ريادة الأعمال والتعاون البحثي، بما يوفّر خبرة عملية وواقعية في قطاع البحث والتطوير والابتكار. ولسهولة معرفة البرامج، يتمّ تقديمها بناءً على الجهة التي ترعاها.

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست)

جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية

برنامج المعهد السعودي للعلوم البحثية (SRSI)

يقدم المعهد برنامجاً بحثياً في الفترة الصيفية لمدة ستة أسابيع، لطلاب الصف الحادي عشر من المدارس الثانوية في جميع أنحاء المملكة. حيث يوفّر البرنامج للطلاب الموهوبين فرصة للعمل في مختبرات حديثة تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة والكفاءة في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.

لمزيد من المعلومات

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (KFUPM)

برنامج الأبحاث الصيفية الداخلية

تقدّم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (KFUPM) هذا البرنامج للطلاب من خارج الجامعة والذي يستهدف المستويين الثانوي والجامعي خلال فصل الصيف، حيث يتوجّب على الطلاب المهتمين تحديد مجال البحث وتقديم مقترح، وبمجرد قبولهم يُعيّن لهم مرشد من داخل الجامعة، ويحصل الطلاب على إعاشة مجانية طوال فترة إقامتهم في الجامعة.

لمزيد من المعلومات

مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع (موهبة)

مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع
King Abdulaziz & his Companions Foundation for Giftedness & Creativity
موهبة

برنامج موهبة البحثي

يهـدف البرنامج إلى تزويد الطلاب بمقدمة شـاملة عن أساسـيات البحـث العلمـي، بمـا فـي ذلـك أخلاقياتـه وحقـوق الملكيـة الفكرية الناتجة عنه، ويكتسـب المشـاركون فيه مهارات أساسـية كـ: اسـتخدام المختبـرات بأمـان، والتعامـل مـع المواد بشـكل صحيـح، وإجـراء التجـارب، وتحليـل البيانـات واسـتخلاص النتائج، وكتابـة التقاريـر العلميـة، وتوليـد أفـكار بحثيـة أصليـة، وتعلّم كتابـة ملخصـات بحثية فعّالة فـي المجـالات التقنيـة والعلمية. ويسـهل البرنامـج التفاعـل المباشـر مـع المتخصصيـن من خلال الخبـرة العمليـة فـي المختبرات، ممـا يمكن الطلاب مـن تطبيق معرفتهم فـي بيئات حقيقية. ويسـتهدف البرنامج طلاب السـنة الثالثـة المتوسـطة (وفقـاً لمتطلبـات محـددة)، وطلاب السـنة الأولـى والثانيـة الثانويـة مـن جميـع أنحـاء المملكة، ويسـتمر لمـدة 3-4 أسـابيع خلال العطلـة الصيفية.

مـن شـروط القبول في هـذا البرنامج التسـجيل واجتيـاز البرنامج الوطنـي للتعرف علـى الطلبـة الموهوبين الذي تجريه مؤسسـة موهبة .

لمزيد من المعلومـات

الأولمبياد الوطني للإبداع العلمي "إبداع"

في كل عـام، تنظم مؤسسـة موهبة الأولمبيـاد الوطني للإبداع العلمـي "إبـداع" بالتعـاون مـع وزارة التعليـم. تُجـرى مسـابقة علميـة تعتمـد على أحد المجـالات العلميـة الـ 21، ويتـمّ تنفيذها عبر تقديم مشـاريع علمية أو هندسـية فردية. وتسعى الأولمبياد إلـى خلـق بيئـة علميـة تنافسـية وإبداعيـة تحفّـز عقـل الباحث العلمي مـا قبل المرحلـة الجامعيـة؛ وتعده للمنافسـة والدخول فـي نظام المعرفـة العالمي، الـذي يعتمد على الابتـكار والبحث العلمـي لتحقيق التنميـة الوطنية المسـتدامة.

لمزيد من المعلومـات

منح البحث والتطوير الأساسية

هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار

طورت هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار مجموعة شاملة للمنح والتمويل البحثي؛ تهدف إلى استدامة منظومة وطنية عالمية المستوى للبحث والتطوير والابتكار، وتم تصميم هذه المنح وإعطائها الأولوية بشكل استراتيجي لتنمية مشهد ابتكاري نابض بالحياة؛ ورعاية المبتكرين ذوي المهارات العالية ودعم الأبحاث الرائدة، التي لديها القدرة على تحويل الصناعات وخلق قيمة كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

تقدّم هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار المنح والتمويل تحت ثلاث مبادرات:

1. مبادرة السعودية للعلوم الأساسية:

بموجب هذه المبادرة؛ تسعى هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار لدعم البحوث العلمية الأساسية والجوهرية من خلال:

- منحة العلماء الشباب
- منحة العلوم الأساسية
- منحة التحالفات البحثية

2. المبادرة السعودية للأبحاث التطبيقية والتقنية:

تسعى هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار عبر هذه المبادرة إلى تمكين الباحثين من تحويل أنشطتهم وأفكارهم العلمية من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة التطوير مع إمكانية اختبار السوق والتسويق التجاري من خلال:

- منحة التطبيقات الأساسية
- منحة التطوير التقني
- منحة الريادة التقنية

3. مبادرة إعادة تفعيل مختبرات البحث القائمة:

تسعى هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار من خلال هذه المبادرة إلى تمويل وتحسين المختبرات القائمة وزيادة عدد وجودة مخرجات البحث من حيث المنشورات أو براءات الاختراع أو الملكية الفكرية الجاهزة للتسويق.

لمزيد من المعلومات

المعهد الوطني لأبحاث الصحة (Saudi NIH)

تـمّ إنشـاء المعهد من قبـل وزارة الصحة كجـزء من رؤية المملكـة 2030، ليتخذ خطـوات مهمّة في تعزيز مشـهد البحـث الطبي الحيوي فـي المملكـة مـن خلال تمويل الأبحـاث ذات الأثـر الكبير وتعزيـز التعاون مـع الهيئـات التنظيميـة. ويدعم المعهـد العلماء فـي تحويل الاكتشـافات المختبريـة إلـى حلول رعاية صحيـة عمليّة، مع التركيز بشـدة على التجارب السـريرية والبحـوث الانتقالية، أما هدفه الرئيسـي فهـو تطوير نظـام التجارب السـريرية في المملكـة، والعمل كمحفّـز دائم للتقدم فـي المجال الطبـي الحيوي.

وتعتبـر التجارب السـريرية ضرورية لتسـجيل المنتجات الطبية، ممـا يضمن تلبيتهـا للمعايير التنظيمية التـي وضعتها الهيئـة العامة للغذاء والدواء السـعودية (SFDA).

كما يقدّم المعهد منحاً للبحوث عالية الجودة وبرامج تدريبية تعليمية مستهدفة؛ لزيادة تطوير الخبرة في هذا المجال الحيوي.

لمزيد مـن المعلومـات

برامج التسويق التجاري والشركات الناشئة

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (MCIT)

يلتـزم مركـز ريادة الأعمـال الرقمية (CODE)، الـذي يعمل تحت إشـراف وزارة الاتصـالات وتقنية المعلومات (MCIT)، بتسـريع نمـوّ الاقتصاد الرقمـي فـي المملكة؛ ودعـم رواد الأعمال في كل مرحلة من مشـاريعهم الرقميـة. حيث يلعب المركـز دوراً محورياً في خلـق نظام بيئي مزدهـر للشـركات الناشـئة الرقميـة؛ مـن خلال التطوير والإشـراف على مجموعـة مـن البرامج والخدمـات التي تهـدف إلى تعزيـز الابتكار وتقليـل معدل إغلاق الشـركات الناشـئة. تشـمل عروضه التوجيـه والتمويل والدعـم التقني ومختبـرات الابتكار والنمذجـة؛ وكلها مصممة لتمكيـن روّاد الأعمال مـن النجاح..اج

لمزيد من المعلومـات

البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات

تلعـب وزارة الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات (MCIT) دوراً محوريـاً فـي تعزيـز منظومـة ريـادة الأعمـال فـي المملكـة العربيـة السـعودية؛ عبـر مجموعة متنوعـة مـن المبـادرات والبرامج منها البرنامج الوطني لتنميـة تقنية المعلومـات (NTDP)، الذي يهدف إلـى تحويـل المملكة إلـى مركز تكنولوجـي عالمـي بحلول عام 2030، والـذي خصّـص أكثر مـن 430 مليون دولار لسـت مبادرات جديـدة مصمّمـة لتعزيـز النظام البيئـي التكنولوجـي وهي:

1. . القرض الاستثماري:

يخصـص 150 مليـون دولار لدعـم نمـوّ الشـركات الناشـئة ذات الإمكانـات العالية في المملكـة؛ من خلال توفيـر هياكل قروض مرنة لشـركات السلسـلة أ.

2. تيك كرو (TechCrew):

يدعـم الشـركات التقنيـة الصغيرة والمتوسـطة الحجـم؛ عبر دعم 50% من رواتـب المهنيين التقنيين السـعوديين لمـدة تصل إلى 18 شـهراً، أو تقديـم حوافـز مالية ممتدة.

3. بوست (Boost):

تعمـل كحاضنـة وممكنـة لـرواد الأعمـال التقنييـن، ممـا يقلّل المخاطـر المالية للمؤسسـين الذين يكرسـون وقتهم للمشـاريع الريادية. إذ تـمّ تخصيـص مـا مجموعـه 46 مليـون دولار لتقديم منـح فردية تتـراوح بيـن 1,900 دولار و3,600 دولار على مدى 12 شـهراً لدعم الأنشـطة الريادية.

كونيكت (Connect):

يسـاعد الشـركات الصغيرة والمتوسـطة المتخصصة فـي التقنية المحليـة للتأهـل للمشـاريع التقنيـة واسـعة النطـاق؛ من خلال تغطيـة 50% مـن تكاليف تحقيق إثبـات المفهـوم، وبحد أقصى 200,000 دولار.

5. بريدج (Bridge):

يدعـم المشـاريع التقنيـة عالية النمو التـي تزيد إيراداتهـا عن 100 مليـون دولار للتوسـع عالمياً؛ ويقدم ما يصل إلـى 1.3 مليون دولار أو 70% مـن التكاليف لمدة أقصاها 24 شـهراً.

6. ريلوكيت (Relocate):

يحفـز الشـركات التقنيـة الناشـئة العالميـة والشـركات متعددة الجنسـيات على الانتقال إلـى المملكة العربية السـعودية؛ ويوفر مـا يصـل إلـى 1.4 مليـون دولار لمسـاحات المكاتـب وتوظيـف المواهـب المحليـة ومنـح الانتقال.

بالإضافـة إلـى ذلـك، أطلـق البرنامـج مبـادرة «سـورس تيـك» (Source Tech)؛ الهادفة إلى إنشـاء مراكـز تكنولوجية في جميع أنحـاء المملكة. حيث تعد هـذه المبادرة جزءاً من جهود واسـعة النطـاق لتوطين تطويـر التطبيقـات والبرمجيات وتعزيـز المهارات ا التقنية .

لمزيد من المعلومـات

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)

تلعب منشآت دوراً رائداً في رعاية الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ عبر مجموعة واسعة من البرامج الهادفة إلى مساعدة روّاد الأعمال في التغلب على التحديات؛ وتوسيع نطاق أعمالهم. وتوفر هذه البرامج الدعم الأساسي لعدة مجالات كالتوجيه والتدريب وحضانة الأعمال والوصول إلى فرص التواصل؛ وكلّها مجالات مهمة لإرساء أساس قوي في مشهد الأعمال التنافسي. إضافة إلى ذلك، طوّرت منشآت 15 برنامجاً ومبادرة مبتكرة لتقديم دعم شامل للبحث والابتكار وتطوير الشركات الناشئة؛ إذ ساعدت هذه المبادرات روّاد الأعمال على تحويل أفكارهم إلى حلول عملية وإيصال ابتكاراتهم إلى السوق.

لمزيد من المعلومات

البرامج والمزايا الإضافية التي تقدمها الجهات ذات الصلة

يتزايد عدد الحاضنات والمسرعات في المملكة العربية السعودية بشكل تصاعدي، بما في ذلك وجود مؤسسات دولية تقدم خدمات ومزايا مماثلة، حيث تجلب كل منها خبرتها الفريدة إلى النظام البيئي. وفيما يلي قائمة إضافية بالمنظمات التي تعمل على تمكين النظام البيئي للشركات الناشئة، وتسويق الأفكار، وحماية الملكية الفكرية.

مؤسسة مِسك

تستثمر مؤسسة مِسك في الشباب؛ وتمكّنهم من خلال برامج وأنشطة متنوعة، تركّز فيها على تعزيز ريادة الأعمال ومنها مسرعة مسك.

لمزيد من المعلومات

مسرعة أوكساجون

كجزء من مشروع «نيوم» الضخم، تكرّس مسرعة أوكساجون جهودها لرعاية وتطوير الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا العميقة.

لمزيد من المعلومات

برنامج Flat6Labs للتمويل الأولي

يوفّر البرنامج للشركات الناشئة تمويلاً مالياً قدره 500,000 ريال سعودي؛ ودعماً استراتيجياً؛ ومساحة مكتبية وتدريباً على الأعمال، كما يركز على ريادة الأعمال، وتنظيم جلسات فردية مع الخبراء؛ ومجموعة واسعة من المزايا والخدمات من الشركاء لمدة أربعة أشهر.

لمزيد من المعلومات

برنامج TechStars

يقدّم TechStars الرياض برنامجاً مدته 13 أسبوعاً؛ تستفيد كل شركة يتمّ اختيارها من نموذج TechStars المثبت؛ والذي يشمل فرص التمويل؛ وجمع الأموال؛ وورش العمل؛ والموارد المنسقة؛ والتوجيه؛ والوصول إلى شبكة واسعة من الشركاء والمستثمرين والخريجين.

لمزيد من المعلومات

برنامج "مسرعة سنابل 500" للشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يقدم البرنامج استثماراً بقيمة 100,000 دولار من صندوق "مسرعة سنابل 500" للشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل الاستحواذ على 10% من أسهم الشركة.

لمزيد من المعلومات

مسرعة بلوسوم

تركز هـذه المسـرعة على تحسـين الصحـة العامـة للمواطنين السـعوديين؛ عبـر رعاية الشـركات الناشـئة التي تعالـج تحديات الرعايـة الصحية.

لمزيد من المعلومـات

تقـــــدَّم

تقدَّم هي مسـرعة عالمية للشركات الناشـئة مدعومة بشبكات جامعـة الملـك عبـدالله للعلـوم والتقنيـة (KAUST)، والبنـك السـعودي البريطانـي (SABB) الممتـدة؛ وتهـدف إلـى دفـع الابتـكار ونجاح الشـركات الناشـئة.

لمزيد من المعلومـات

شركة SVC للاستثمار

تدعـم شـركة SVC للاسـتثمار روّاد الأعمـال؛ عبـر تقديـم حلـول التمويـل والاسـتثمار مـع تعزيـز نمـوّ الشـركات الناشـئة مـن خلال رأس المـال الاسـتثماري، حيـث يسـاعدها هـذا الدعـم المالـي فـي مراحلها الأولـى علـى تطويـر المنتجـات والخدمـات وتوسـيع نطـاق عملياتها.

لمزيد من المعلومـات

البرنامج الوطني للشركات التكنولوجية الرائدة (يونيكورن السعودية)

يدعـم البرنامـج ويمكّن شـركات التكنولوجيا عالية النمو مـن الوصول إلى قيمـة 1 مليار دولار وأكثـر "يونيكورن"، يقـدم مجموعة متكاملة مـن الخدمـات، بما في ذلك المسـاعدة في التوسـع العالمي وتطويـر المواهـب والتوظيف وربط المسـتثمرين والقطاع الخـاص والتوجيه والوصول إلـى الموارد.

لمزيد من المعلومـات

الهيئة السعودية للملكية الفكرية (SAIP)

تقدّم الهيئة السعودية للملكية الفكرية خدمات أساسية لروّاد الأعمال منها: إدارة طلبات براءات الاختراع، وتوفير حماية الملكية الفكرية. وتعدّ حماية الملكية الفكرية أمراً بالغ الأهمية لحماية الابتكارات وضمان احتفاظ رواد الأعمال بحقوق إبداعاتهم. وتشير الملكية الفكرية إلى مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والإبداع البشري، ممّا يسمح للمخترعين والمبدعين بكسب الاعتراف بحقوقهم الفكرية أو الحصول على الفوائد المالية المترتبة على ذلك، ويهدف نظام الملكية الفكرية إلى تعزيز بيئة يمكّن فيها للإبداع والابتكار أن يزدهرا؛ من خلال تحقيق التوازن بين مصالح المبتكرين والجمهور.

لمزيد من المعلومـات

في بعض الحالات، يسعى الباحثون للحصول على براءات اختراع دولية قبل تسجيلها في المملكة العربية السعودية. وتُعرف المكاتب التالية بكفاءتها وتأثيرها العالمي وحجم الطلبات الكبير الذي تعالجه، مما يبرز قوة وأهمية الاقتصادات التي تخدمها:

إدارة الملكية الفكرية الوطنية الصينية (CNIPA)

المكتب الأوروبي للملكية الفكرية (EPO)

مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية (USPTO)

المكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO)

مكتب براءات الاختراع الياباني (JPO)

يوفّر التقدم لطلبات براءات الاختراع دولياً ميزة استراتيجية من خلال تبسيط عملية تقديم الطلبات، مما يسمح بوقت أطول لاتخاذ القرار وزيادة احتمالية تأمين منح براءات الاختراع عبر ولايات قضائية متعددة. هذا النهج لا يقلّل التكاليف فحسب، بل يعزّز الموقف التنافسي لمقدّم الطلب في السوق العالمية.

من خلال الاستفادة من الموارد والدعم المقدم من هذه المكاتب، يمكن لرواد الأعمال الطموحين في المملكة تحويل أفكارهم المبتكرة إلى أعمال ناجحة. حيث يخلق الجمع بين التمويل والتوجيه وحماية الملكية الفكرية والدعم التعليمي نظاماً بيئياً قوياً؛ يعزز ريادة الأعمال ويدفع النمو الاقتصادي في المنطقة.

هيئة تنمية البحث
والتطوير والابتكار
Research Development
and Innovation Authority
رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA